جواز اجتماع المثلين فى المحل وصلاحية القدرة للمثلين
باعتبار صحة صدور كل واحد منهما بها على البدل فى
وقتين اذ لو اراد الانسان ان يحاول ايقاع متماثلين
فى وقت واحد لم يحس من نفسه امكان ذلك وقد نقل
صاحب الكتاب اتفاقهم على ذلك قال والاولى
بناء هذه المسئلة على التى قبلها وهو وجوب مقارنة
المقدور لقدرتها فلو تعلقت بالضدين لقارنتهما وهو
محال وانما قال ذلك لانه قد راى مسالك فى هذه
المسالة غير ذلك فلم ير تضها فمنها ما تمسك به بعض
الائمة من انه لو تعلقت القدرة باكثر من مقدور واحد
للزم ان يتعلق العلم باكثر وهذه مقايسة لا يتجه فيها
امر قاطع ولا جامع ليستند الى قسمة حاصرة فيرغب
عنها ومنها انا نجد المريض يقدر على القعود ولا يقدر على
القيام فلو صلحت القدرة للضدين لكان من صفة
نفس القدرة التمكن منهما ولا نجده متمكنا من القيام
حال تمكنه من القعود فى الصورة المفروضة وهم
يعتذرون عن ذلك بان هذا ممنوع من القيام مع
انه قادر عليه وبناء ذلك على مسئلة وهو ان المربوط
الذى يمتنع عليه الحركة هل هو قادر عليها ام لا فعندنا
هو غير قادر وهم يقولون هو قادر ويستدعى الكلام
اذا بنى على هذه الطريقة الكلام فى مسئلة المنع فراى
الرجوع الى طريقة اسهل وهى ان لو تعلقت القدرة
بالضدين لجاز ان تتعلق بمختلفين غير ضدين فان
الاختلاف فى الكل واحد وانما اختص ما تنازعنا
فيه بالتضاد والتنافى وذلك لا يصحح التعلق وهذا
لا

لا يصغوا عن شوائب النزاع ويقول الخصم حكم
القادر ان يتمكن من الضدين والا كان مجبورا على
احدهما ولا يلزم هذا المحال فى المختلفتين وقد
ذهب الاكثرون منهم الى تعلق القدرة بالمختلفا
كما حكى عنهم صاحب الكتاب فلم يلزمهم
هذا المسلك فعن هذا راى ان الاولى التعلق
بالطرق التى اشار اليها ولا يحتاج فيها الى تقرير وجوب
المقارنة ودليله ما سبق من استحالة بقائها وقد
اوردنا عليه اشكالا لا ذهب سبق وقد ذهب ابن
سريج فى طائفة من الاصحاب الى ان القدرة الحادثة
تتعلق بالضدين وتقارن احدهما ولا يتبع الاولى احد
على البدل وذهب ابن الراوندى من الخصوم الى ان
القدرة تتعلق باحد الضدين على البدل كما صار
اليه ابن سريج وان كان ماخذهما مختلفا وقد قيد
صاحب الكتاب امتناع تعلق القدرة الحادثة
بالمختلفات غير المتضادات انه لو قيل به لجاز ان يقال
الذرة القادرة على الذبيب قادرة على اكتساب جميع
العلوم والارادات ونحوها من المقدورات قال وهذا
مما يعلم بطلانه ويستغنى عن نظر وفكر وتقرير
مقدمته الاولى تنبنى على تماثل الجواهر فاذا صح
ان الحى متاقدرة عامة صح لكل جوهر قبول
ذلك واما منع كون الذرة قادرة فانه ادعى ان
ذلك امر ضرورى فى عدم الوقوع فلا يمنع من تجويزه
عقلا وليس فى تقرير هذه المقدمة الا تشنيع
وتشنع قال والبناء على المسئلة السابقة يجدى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)